

المرفقات

Attachments

## تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى/ السادة مساهمي شركة باعظيم التجارية  
المحترمين (شركة مساهمة سعودية)

## الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة باعظيم التجارية - (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والشركات التابعة لها) يُشار إليهما جميعاً "بالمجموعة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقائمة الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تشمل الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

## أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

## لفت إنتباه

بالإشارة الي ايضاح رقم (٢) والخاص بمعلومات عن المجموعة حول استثمار الشركة في مؤسسة باعظيم للتجارة - دولة قطر (شركة تابعة) تبين أن الاستثمار مسجل باسم احد المساهمين الرئيسيين (رئيس مجلس الادارة) وذلك بداية من عام ٢٠٠٨ م ويتم اعتماد ذلك الاستثمار في محاضر مجلس الادارة ومحاضر الجمعية العامة العمومية للشركة.

## أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به إدارة المجموعة.</li> <li>تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية عن الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون.</li> <li>تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية الموحدة.</li> <li>اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.</li> </ul>	<p><b>المخزون:</b> يعتبر المخزون أمر مراجعة رئيسي نظراً لطبيعة نشاط المجموعة والذي يعتمد علي المخزون بصورة اساسية في توليد الإيرادات ومدى تأثيره علي نتائج الأعمال للمجموعة.</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م، بلغ رصيد مخزون المجموعة ٦٦,٣ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م: ٦١,٤ مليون ريال سعودي) حيث يتجاوز ما نسبته ٣١% من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٦,٥% من إجمالي موجودات المجموعة، (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م: ٣١,٥% من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٥,٧% من إجمالي الموجودات)، ونظراً لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات المرتبطة بتقادمه والإنخفاض في قيمته فإن هذا الأمر أعتبر أمراً رئيسياً للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع للايضاح رقم ٣-١٠ السياسات المحاسبية و ايضاح رقم ٨ للافصاح ذات الصلة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة) أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

<p><b>تحقق الإيرادات:</b></p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت إيرادات المجموعة ٢٦٣,٤ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١م: ٢٥٩,٩ مليون ريال سعودي). يستمر وجود ضغوطات على المجموعة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات.</p> <p>ويعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات.</p> <p>يرجى الرجوع للايضاح رقم ٣-١٧ السياسات المحاسبية و ايضاح رقم ١٨ للافصاح ذات الصلة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>	<p>فمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالمجموعة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ المعتمد في المملكة العربية السعودية "الإيرادات من العقود مع العملاء".</li> <li>• تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للمجموعة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة المجموعة.</li> <li>• فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة.</li> <li>• اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، والتي تضمنت إشعارات الاستلام الموقعة من العملاء، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات.</li> </ul>
---	---

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى وتتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الموضحة الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

فيما لو استنتجنا عند قراءة تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م أنه يحتوي على تحريفات جوهريّة، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة أي أعضاء مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي للمجموعة.

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهريّة إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال نكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

### تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

#### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة. ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاسد تقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على اسد تقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند  
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

٢٧ شعبان ١٤٤٤ هـ

١٩ مارس ٢٠٢٣ م

التاريخ : ٢٣-٠٨-١٤٤٤هـ

الموافق : ١٥-٠٣-٢٠٢٣م

**الموضوع: الالتزام بالمادة ( ٧١ ) من نظام الشركات  
 وأحكام الفصل السادس من لائحة حوكمة الشركات**

السادة/ مساهمي شركة باعظيم التجارية  
 شركة مساهمة سعودية مدرجة ،،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقا لمتطلبات المادة ( ٧١ ) من نظام الشركات الصادر من وزارة التجارة وأحكام الفصل السادس من لائحة الحوكمة الصادرة من هيئة سوق المال بخصوص التعامل بين الشركة وأعضاء مجلس ادارتها فإننا نود أن نطلع جمعيتكم الموقرة على ما يلي:  
 إن رئيس مجلس الإدارة لديه علاقات تعامل مع الشركة كونه مالك لمؤسسة شركة باعظيم في دولة قطر وبلغت التعاملات كما يلي:.

المبلغ	طبيعة المعاملة	الشركة
٤,٧٧١,٠٨٠ ريال	سداد مشتريات بالنيابة خلال العام المالي ٢٠٢٢م	مؤسسة باعظيم للتجارة - قطر
٤٥٧,٦١٩ ريال.	سداد مصروفات بالنيابة خلال العام المالي ٢٠٢٢م	مؤسسة باعظيم للتجارة - قطر
٦٥٢,٩٧٦ ريال.	توزيع أرباح عن عام ٢٠٢١م	مؤسسة باعظيم للتجارة - قطر
٨,٢٣٣,٧٦١- ريال.	متحصلات خلال عام ٢٠٢٢م	مؤسسة باعظيم للتجارة - قطر

علما بأن هذه التعاملات تمت دون أي شروط تفضيلية.

شاكرين ومقدرين ،،

أحمد بن صالح باعظيم



عضو مجلس الإدارة

فوزية بنت صالح باعظيم



نائب رئيس المجلس وأمين السر

سالم بن صالح باعظيم



رئيس مجلس الإدارة

محمد بن حمد محمد الفارس



عضو مجلس الإدارة

طلعت بن زكي حافظ



عضو مجلس الإدارة

تقرير تأكيد مستقل محدود عن المصلحة الشخصية  
لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة  
وفقاً لأحكام المادة (٧١) من نظام الشركات

المحترمين

الى السادة/ المساهمين  
شركة باعظيم التجارية (شركة مساهمة سعودية)  
الرياض - المملكة العربية السعودية

**نطاق الفحص:**

لقد قمنا بفحص محدود للتبليغ المرفق المقدم من أعضاء مجلس إدارة شركة باعظيم التجارية (شركة مساهمة سعودية) (الشركة) الى الجمعية العامة العادية عن الاعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة او غير مباشرة فيها. ان إدارة الشركة مسؤولة عن اعداد هذا التبليغ المرفق. وقد تم فحصنا وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٣٠٠٠ (ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات فحص او مراجعة المعلومات المالية التاريخية) المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى في قواعد سلوك آداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة من مجلس معايير قواعد وسلوك آداب المهنة الدولي للمحاسبين، التي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

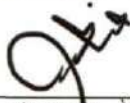
وشمل فحصنا الإجراءات التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من الاقتناع تمكننا من التوصل الى استنتاج من الفحص المحدود الذي قمنا به.

ان الفحص المحدود اقل في نطاقه بدرجة مهمة عن الفحص الذي يهدف الى التعبير عن رأي في التبليغ المرفق المقدم من أعضاء مجلس إدارة الشركة الى الجمعية العامة العادية عن الاعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة او غير مباشرة فيها. وبناء على ذلك فإننا لا نصدر مثل هذا الرأي.

**الاستنتاج:**

بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، وفيما عدا ما هو مبين ومفصّل عنه في التبليغ المرفق المقدم من أعضاء مجلس الإدارة، لم يلفت انتباهنا اية أمور تجعلنا نعتقد ان لأي من أعضاء مجلس إدارة شركة باعظيم التجارية مصلحة شخصية في الاعمال والعقود التي تمت لحساب الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

عن الخراشي وشركاه



عبدالله سليمان المسند  
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

٢٣ شعبان ١٤٤٤هـ

١٥ مارس ٢٠٢٣م